

الاحتياط النقدي الكويتي إلى أعلى مستوى

الكويت - كشفت بيانات رسمية حديثة أن الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت ارتفعت بنسبة 3.9 بالمئة على أساس سنوي، لتسجل أعلى مستوى تاريخي.

وبحسب بيان بنك الكويت المركزي، ارتفعت الأصول الاحتياطية للبلد الخليجي إلى 12.2 مليار دينار (40.5 مليار دولار) خلال نوفمبر الماضي.

وكانت احتياطيات الدولة الغنية بالنفط ارتفعت من 11.8 مليار دينار (39 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام السابق.

وعلى أساس شهري، صعدت الاحتياطيات بنسبة 3.8 بالمئة مقارنة بنحو 11.8 مليار دينار (39 مليار دولار) في أكتوبر 2019.

وأظهرت البيانات أيضا أن الاحتياطيات تضمنت نحو 11.5 مليار دينار (38 مليار دولار) رصيد الودائع والعملة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك نحو 563.9 مليون دينار (1.86 مليار دولار) حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، وأيضا 156.3 مليون دينار (516.7 مليون دولار) رصيد لدى النقد الدولي.

كما يتضمن الاحتياطي رصيد الذهب بقيمة دفترية 31.7 مليون دينار (104.8 مليون دولار).

وتملك الكويت نحو 79 طنا من الذهب ضمن الاحتياطي الأجنبي، بحسب تقرير مجلس الذهب العالمي.

ويعتمد الاقتصاد الكويتي على الصناعة النفطية، وبشكل أكثر من 90 بالمئة من الإيرادات الحكومية، ويبلغ إنتاجها النفطي 2.8 مليون برميل يوميا، وهي تسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع جارتها السعودية بشأن إدارة ثروات النفط المنطقة المقسومة.

وقال وزير النفط خالد الفاضل الخميس إنه يتوقع استعادة إنتاج 250 ألف برميل من النفط يوميا، تمثل حصة الكويت في المنطقة المقسومة، بحلول نهاية هذا العام.

ورغم أن الكويت، البلد الوحيد في منطقة الخليج، التي لا تربط عملتها المحلية بالدولار في التعاملات التجارية، إلا أن المحللين يرون أن هذا الأمر سيؤثر عليها مستقبلا مع استمرار الوضع الراهن.

وتعاني الكويت كباقي دول الخليج الست والدول المنتجة للنفط من أزمة اقتصادية حادة نظرا إلى تواصل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الغائض في المعروض، فضلا عن سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المقترحة لقطاع الطاقة في بلاده.

ودائع السوريين في متاهة اضطرابات الاقتصاد اللبناني

50 مليار دولار أموال أفراد وشركات سورية لدى مصارف لبنان



في تقاطع الأزمات المزمنة

لبنان إلى سوريا لتمويل وإعالة الأسر السورية. ورفع المركزي اللبناني سعر الفائدة على الودائع بالعملة الصعبة من 6 بالمئة إلى 9.89 بالمئة أساس، وتصل إلى 14 بالمئة للمبالغ الكبيرة.

كما رفع سعر الفائدة على الليرة اللبنانية إلى 13.49 بالمئة ونصل إلى 18 بالمئة للمبالغ الكبيرة، الأمر الذي دفع بالمودين السوريين للتوجه ثانية إلى الإيداع في المصارف اللبنانية وجذب السيولة من سوريا إلى لبنان.

وقال رجال أعمال في دمشق وفي الخارج لوكالة رويترز في وقت سابق، إن تدفق الدولارات إلى سوريا من لبنان شبه متوقف.

وهوت الليرة السورية بنسبة 30 بالمئة في الأسابيع التي تلت تفافم أزمة لبنان في 17 أكتوبر بعد موجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وتنقلت صحيفة الوطن المحلية عن كنعان قوله إن "الحكومة السورية يمكن أن تطلب من لبنان السماح بتمويل المستوردات السورية عبر حسابات المستوردين السوريين في المصارف اللبنانية بالدولار".

واقترح الخبير تشكيل لجان مشتركة لحل المشكلة سريعا وإجراء التنسيق لمعالجة الآثار السلبية للأزمة على البلدين رغم وجود عقوبات على سوريا لمساعدة بعضهما بعضا في وقت الأزمة.

ومن المثيرات الخاصة بلبنان، إصلاح النظام الضريبي واعتبار الالتزام الضريبي وتسديد الضرائب وفق المعايير الدولية المعمول بها، فضلا عن مكافحة التهريب الضريبي لرفع مستوى الالتزام المالي تجاه الدول. وقال كنعان "على لبنان استبدال الدين القديم بدين جديد أقل فائدة

لتخفيف حجم خدمة الدين التي وصلت إلى 52 بالمئة من حجم الإيرادات العامة". وانعكست الإجراءات النقدية التي اتخذها المركزي اللبناني في خضم الأزمة السياسية للبلاد لتخفيض حجم المضاربة وتهدة السوق اللبنانية، بشكل مباشر على الاقتصاد السوري.

28 في المئة حجم أموال السوريين من إجمالي الودائع في مصارف لبنان والبالغة 177 مليار دولار

ومن أبرز تلك الإجراءات دفع الحوالات الواردة من الخارج للسوريين إلى لبنان بالليرة اللبنانية بدلا من دفعها بالدولار، وهذا ما حرم الاقتصاد السوري قرابة 4 ملايين دولار يوميا تأتي من

وكان تقديرات سابقة تشير إلى حجم الودائع السورية في لبنان لا يتجاوز الثلاثين مليار دولار. بينما لا توجد معطيات دقيقة من المؤسسات المالية الدولية حول ذلك.

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع نقشي البطالة وانخفاض قيمة العملة المحلية الذي يشكل دليلا ملموسا على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلص المدخيل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي.

وأشارت الدراسة التي جاءت بعنوان "لبنان أمام أزمة مالية مرتقبة وآثار سيئة على الاقتصاد السوري" أن ودايع السوريين تزيد على 28 بالمئة من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية والبالغة نحو 177 مليار دولار.

وأكد على كنعان مع هذه الدراسة أن إيداعات السوريين مع احتساب إيداعات بعض المصارف وشركات التأمين الخاصة تحت بند حساب المراسلين وغيره فإن إجمالي رقم الإيداعات يتخطى 50 مليار دولار في لبنان.

عُمان تدخل عهد الموانئ الذكية

والاستخدام الأمثل للبيانات والطاقة وتحسين القدرة التنافسية والمؤثرات البيئية، في خطوة تهدف إلى تطوير الخدمات اللوجستية لتعزيز التبادل التجاري.

وانطلقت وزارة النقل والاتصالات العمانية منذ ذلك الحين في رسم معالم خطة للرفع من مستوى المبادلات التجارية من الموانئ، باعتبارها أحد أبرز مصادر النقد الأجنبي للدولة الخليجية. وتطمح الحكومة إلى استكمال إستراتيجية الإدارة البحرية، والتي تضمنت الدخول في عهد الموانئ الذكية ودعم القطاع اللوجستي لزيادة تنافسية الاقتصاد رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وكان وكيل الوزارة للموانئ والشؤون البحرية سعيد الحارثي قد أكد ذات أهمية الإستراتيجية تاتي في ضوء تنامي صناعة النقل البحري بمفهومه الواسع على الصعيد العالمي وتعاطم متطلباته الفنية والقانونية والإدارية التي صاغتها المنظمة البحرية الدولية.

وتطمح الحكومة إلى تطوير البنية الأساسية لقطاع النقل البحري، لتعزيز دور الموانئ الثلاثة مسقط وصحار وصلالة والتي تستقبل أكبر سفن العالم، وهي من أهم الشواهد على هذه الجهود وتربطها طرق متطورة ومطارات حديثة. وتريد الحكومة العمانية أيضا زيادة مساهمة قطاع الموانئ في الناتج المحلي الإجمالي ليكون أحد البدائل الإستراتيجية في مصادر الدخل في المستقبل.

التفنيذ للميناء قوله إن "انضمام الميناء لبرنامج ترديلينس يعتبر خطوة مهمة في تطوير المنظومة التجارية وتعزيز قطاع اللوجستيات وسلسلة التوريد الذي سيعزز الميزة التنافسية الجاذبة للشركات إلى الميناء".

وتتولى إدارة ميناء صلالة، الذي يعد جزءا من شبكة المحطات العالمية للشركة ويقوم الميناء، بتشغيل محطة بضائع عامة تتميز بالنشاط العالي، حيث قامت بمناولة 16 مليون طن من البضائع غير المنقولة بحاويات.

وكشفت مسقط أواخر 2018 عن إستراتيجيتها للدخول في عهد الموانئ الذكية، التي تعتمد على كفاءة التشغيل

دخلت سلطنة عمان عهدا جديدا من خلال توظيف التكنولوجيا في الموانئ لبلوغ أعلى معايير كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل للبيانات والطاقة، بهدف منح نشاطها البحري مزايا أكبر تضيف له الجاذبية، وتدعم تنافسيته لتعزيز التبادل التجاري والقطع مع السبل التقليدية.

وكان الميناء قد تمكّن مؤخرا من تسجيل رقم قياسي في مناولة الحاويات النمطية سنويا مسجلا 4 ملايين حاوية، وتوسع إدارة الميناء إلى العمل بشكل وظيف مع جهات أخرى في مجال سلسلة التوريد من أجل البدء في التحول الرقمي في عملياته اليومية.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية لمارك هارديمان الرئيس



ميناء ذكي يضيء نجاعة على التبادل التجاري

الاقتصاد العراقي في مرمى التوترات الإقليمية

بغداد - اعتبرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن اقتصاد العراق سيتأثر بالتوترات الإقليمية، وسيكون عرضة للاهتزازات أكثر من أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وتحدثت الوكالة عن إمكانية ارتفاع نطاق التصعيدات في المنطقة خصوصا مع الأحداث الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، هذا الأمر سيؤثر مباشرة على تصنيف ومؤشرات بعض الدول.

وأشار خبراء الوكالة إلى أن المخاطر الجيوسياسية الكبيرة تلعب دورا مهما في التصنيفات السلبية للمنطقة التي من المرجح أن تكون أقرب إلى التائر.

ورغم ذلك، أشارت الوكالة إلى أن مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة، أخذت منحى متصاعدا خلال الفترة الأخيرة، وأن نتائج هذا التصعيد قد يشمل نزاعا كبيرا أو تعطلا في إمدادات الغاز والنفط، بما فيها تلك التي تعبر في مضيق هرمز. وقالت إن ذلك سيؤدي لزيادة كبيرة في أسعار النفط، وخسارة كبيرة في إيرادات الصادرات من قبل الدول الخليجية، باستثناء عمان التي ستكون أقل عرضة لهذا التائر.

وبيّنت فيتش أن مراجعاتها الأخيرة، التي تشمل أبوظبي ودبي والسعودية والعراق، قد تتحول نحو السلب في حال تعرض المنطقة لمزيد من التوترات.

وكشفت بيانات حديثة عن مدى تضرر السوريين من تجميد ودائعهم في مصارف لبنان بسبب الأزمة التي تعيشها البلاد منذ أشهر، حيث ألت الاضطرابات اللبنانية وما تبعها من قيود اقتصادية بظلال قاتمة على جارتها بعد جفاف منبع الدولارات الأساسي للسوريين، الأمر الذي هوى بالليرة إلى مستويات قياسية.

دمشق - أظهرت دراسة نشرها المرصد العمالي للدراسات والبحوث السوري عن مدى تآثر الاقتصاد المحلي من تجميد ودائع السوريين في لبنان. وبدأت الآثار النقدية والمالية للأزمة اللبنانية بالظهور بشكل سريع مؤخرا على الاقتصاد السوري خاصة مع القيود المشددة التي وضعها مصرف لبنان المركزي، إلى جانب العقوبات الغربية على دمشق.

ولكن الأرقام تشير إلى أكثر مما كان متوقعا، إذ أن إيداعات السوريين الأفراد في المصارف اللبنانية تبلغ حوالي 45 مليار دولار، إلى جانب نحو خمسة مليارات دولار ودايع لشركات ومصارف سورية.

وكان تقديرات سابقة تشير إلى حجم الودائع السورية في لبنان لا يتجاوز الثلاثين مليار دولار. بينما لا توجد معطيات دقيقة من المؤسسات المالية الدولية حول ذلك.

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع نقشي البطالة وانخفاض قيمة العملة المحلية الذي يشكل دليلا ملموسا على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلص المدخيل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي.

وأشارت الدراسة التي جاءت بعنوان "لبنان أمام أزمة مالية مرتقبة وآثار سيئة على الاقتصاد السوري" أن ودايع السوريين تزيد على 28 بالمئة من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية والبالغة نحو 177 مليار دولار.

وأكد على كنعان مع هذه الدراسة أن إيداعات السوريين مع احتساب إيداعات بعض المصارف وشركات التأمين الخاصة تحت بند حساب المراسلين وغيره فإن إجمالي رقم الإيداعات يتخطى 50 مليار دولار في لبنان.

